آداب
مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم
Adab
Journal of Faculty of Arts. University of Khartoum

ISSN 0302- 8844

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد ٤٢. يوليو ٢٠١٩م

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
	بروفيسور. إبراهيم الحاردلو
	بروفيسور. عز الدين الأمين
	بروفيسور. على عثمان محمد صالح
رئيس هيئة التحرير	بروفيسور. جلال الدين الطيب
د. سلمى عمر السيد عمر	بروفيسور. عمر هارون الخليفة
سكرتير هيئة التحرير	بروفيسور. عبد الرحيم على
أ.د. أزهري مصطفى صادق	بروفيسور. فدوى عبد الرحمن على طه
أعضاء هيئة التحرير	بروفيسور. عبد الرحيم مقدم
د. قمر الدولة عباس البوني	دكتورة. سمية أبو كشوة
د. عمر أحمد عمر	دكتور. عبدالله حس زروق
د. عفاف محمد الحسن	دكتور. يونس الأمين
أ. آمال عبد الماجد محمد	دكتورة. محاسن حاج الصافي
	دكتور. حسن على عيسي
	دكتورة. أم سلمي محمد صالح
	دكتورة. رضية آدم محمد

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب ٣٢١

أو ترسل على البريد الإلكتروني: adabsudan@gmail.com

المحتويات

القسم العربي

الجملة الاسمية وتراكيبها في سورة "الحجّ". دراسةٌ وصفيةٌ تطبيقيةٌ. د. جميل محمَّد جبريل عدوان..... ١

الشعر والدين والأخلاق بين النقاد والفلاسفة. ألاء ياسين دياب..... ٣٣

السودان من خلال مداولات مجلس الوكلاء العثماني. د. أنعم محمد عثمان الكباشي..... ٤٧

التوزيع الجغرافي والتأثير الايجابي لنشاط الصندوق السعودي للتنمية في تمويل مشروعات التنمية المستدامة في السودان. د. عباس الطيب بابكر مصطفى..... ٦٢

العصور الحجرية في السودان. بروفيسور. أزهري مصطفى صادق..... ١٠١

ادارة المصادر الاثارية في اقليم الشلال الثالث بشمال السودان ودورها في تنمية السياحة. د. عبدالرحمن ابراهيم سعيد علي..... ١٦٩

مواد وعناصر البناء المستخدمة في موقع دادان بشمال غرب المملكة العربية السعودية. القرن الخامس ق.م إلى نهاية القرن الثاني ق.م. د. عبدالرحمن عبدالعزيز السحيباني..... ١٩٢

القسم الأجنبي

The Value of Cultural landscape and Heritage from the Perspective of the Local Communities: A Case Study from Al-Ula, Saudi Arabia. Dr. Ali Mohamed Aliraqi..... 1

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يونيو وديسمبر من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني adabsudan@gmail.com.
٤. يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ كلمة ، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة ، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث ، والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية وعنوان البريد والبريد الالكتروني.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى ، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين ، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث المكتوب بلغة أجنبية كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (Adams. 2000. 14).
٧. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٨. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.

السودان من خلال مداولات مجلس الوكلاء العثماني

د. أنعم محمد عثمان الكباشي

أستاذ مشارك جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم التاريخ.

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة جزء من مداولات مجلس الوكلاء (مجلس الوزراء) العثماني الخاصة بالسودان خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى وجه التحديد في الفترة الممتدة من عام ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤-١٨٨٥م إلى عام ١٣٠٦ هـ/١٨٨٩م. وسوف نلاحظ من خلال مداولات مجلس الوزراء العثماني فيما يتعلق بالسودان أنه كان يناقش الأمور الداخلية للبلاد سواء كانت سياسية أو عسكرية أو غيرها. وفي الوقت نفسه كان يتطرق للمسائل الخارجية، وذلك باعتبار أن السودان خلال تلك الحقبة كان تابعا للدولة العثمانية، وبالتالي لابد لهذه الدولة أن تقف على كل ما يدور في السودان، إذ أن ذلك يعتبر شأنا داخليا بالنسبة لها.

ظهر مجلس الوكلاء العثماني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، وعلى وجه التحديد في عام ١٨٣٩م، وبعبارة أخرى فقد ظهر عقب ظهور التنظيمات العثمانية (Yusuf HALAÇOĞLU, 1998:p. 23) وقد عرف أيضا باسم "هيئة الوكلاء"، والمجلس الخاص، وهو يقابل اليوم مجلس الوزراء (Stanford SHAW, 1983: p. 115). كما كان يسمى المجلس بـ "مجلس الوكلاء الخاص". ومن الملاحظ أن هذا المجلس كان ينظر في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، بل كان ينظر في الشؤون المهمة ويتناولها بالنقاش والتقصي (Mehmet Zeki PAKALIN, 1993: p. 431) وبالرغم من كون أن هذا المجلس مجلسا تنفيذيا، إلا أنه ظهر بمظهر المجلس الاستشاري. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن قراراته لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد صدور مرسوم سامي من حضرة السلطان بالموافقة والتصديق عليها. وبالتالي يمكن القول أن قرارات المجلس كانت تحظى بقبول السلطان أو رفضه (Stanford Shaw, 1983: p. 116)، مما يعني أن القرار كان مشروطا بوجهة نظر السلطان. ولا شك أن مثل هذه الوضعية تحول دون قيام المجلس بواجبه بالصورة المطلوبة. أما في حالة أن يكون الموضوع المطروح للنقاش موضوعا ذو صبغة دينية، فلابد إذن في هذه الحالة من الحصول على موافقة شيخ الإسلام. وباستثناء ذلك لا يمكن أن تكون لقرارات مجلس الوكلاء أي قيمة. ولعل هذا هو السبب الذي جعله يظهر بالمظهر الاستشاري، باعدا عنه الصفة التنفيذية المعروفة.

كانت عضوية مجلس الوزراء العثماني تتألف خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٣٩ إلى عام ١٨٧٦م من مجموعة من الأعضاء لا يصل عددهم بأي حال من الأحوال إلى عشرين عضوا. بيد أنه من الملاحظ أن هذه العضوية كانت تختلف من وقت لآخر. وكان الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) هو رئيس هذا المجلس. أما عضويته فقد كانت تتألف من قائد الجيش وشيخ الإسلام وناظر الخارجية وناظر الداخلية وناظر العدل وناظر البحرية وناظر المالية وناظر التجارة وناظر الأشغال العامة وناظر الأوقاف وناظر الضبطية، إضافة إلى رئيس مجلس شورى الدولة ومستشار الصدارة وأمين الضرائب وناظر الدفتر السلطاني (İlber ORTAYLI, 1994: p. 296).

أما فيما يتعلق بالسودان، والمواضيع التي تداولها مجلس الوزراء العثماني بخصوصه، فيمكن أن نتناولها من خلال بعض الجلسات التي انعقدت في فترات مختلفة، فعلى سبيل المثال تداول مجلس الوزراء العثماني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ربيع الأخر ١٣٠٢ هـ/١١ فبراير ١٨٨٥م بعض المسائل المتعلقة بالسودان، حيث تطرق إلى رغبة إيطاليا في القيام ببعض التجاوزات في

البحر الأحمر. وأشار المجلس في مداولاته إلى ضرورة التصدي لمحاولات إيطاليا هذه، والحيلولة دون قيامها بتلك الاعتداءات. وفي هذا الإطار ناقش المجلس البرقيتين الواردتين من الخديوي حول هذا الموضوع.

ومن جانب آخر تناول المجلس في ذات الجلسة وصول فساد المهدي إلى السواحل، أي سواحل البحر الأحمر. ونلاحظ أن المجلس اعتمد في مناقشاته هذه على البرقية المرسلة أيضا من طرف الخديوي. وفيما يتعلق بموضوع الاعتداءات الإيطالية، فقد أشار المجلس إلى مسارعة الباب العالي في تقديم شكوى ضد الدولة المشار إليها. بيد أنه لم يفصح عن الجهة التي سوف تقدمت إليها الشكوى.

وفيما يتعلق بالتعامل مع مثل هذه القضايا، فقد أشار مجلس الوزراء إلى أنه جرت اتصالات سرية مع قائد الجيش ونظارة البحرية من أجل إرسال قوات عسكرية عثمانية إلى البحر الأحمر. وأخيرا تطرق المجلس إلى استيلاء قوات المهدي على الخرطوم، وتأسف للسيطرة التي فرضها السودانيون على العاصمة. والجدير بالذكر أنه قد صدر بيان من الدولة العثمانية إلى ناظر خارجية إنجلترا يتضمن هذا التأسف. ومن الملاحظ أن مجلس الوزراء العثماني لم يتخذ قرارا واضحا حول النقاط التي أثارها، وكل ما صدر منه كان يتمثل في الإشارة إلى أن الوقت غير مناسب لإرسال عساكر عثمانيين إلى سواحل البحر الأحمر.

وفي الوقت نفسه كان إرسال هؤلاء العساكر، يعني أن يقاتل الجنود العثمانيون جنبا إلى جنب مع الجنود الإنجليز ضد الأهالي المسلمين، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة للدولة العثمانية. ومن جهة أخرى أشار مجلس الوزراء العثماني إلى أن البحر الأحمر يقع في هذه الفترة تحت سيطرة ثلاث من الدول الأوروبية هي إنجلترا وفرنسا وإيطاليا (MV: 1/30).

إن طبيعة مجلس الوزراء التي أشرنا إليها سابقا تظهر بوضوح من خلال مداولات هذه الجلسة، إذ ناقش المجلس قضايا على درجة كبيرة من الأهمية. وبالرغم من ذلك لم يتخذ أي قرارا واضحا حولها. وربما يعود السبب في ذلك إلى طبيعته غير الواضحة التي جعلته مزيجا من السلطة التنفيذية والاستشارية، مع ملاحظة أن الصفة الاستشارية كانت هي الصفة الراجحة، باعتبار أن السلطان هو صاحب الكلمة العليا في جميع القرارات التي يتخذها المجلس، سواء كان ذلك بالموافقة والمصادقة عليها أو رفضها. ومما لا شك فيه فإن محاولات إحدى الدول الأوروبية

لاحتلال جزء من أراضي السودان، يعتبر أمرا مهما للغاية بالنسبة للدولة العثمانية، وذلك باعتبار أن السودان يمثل جزءا من أراضيها خلال تلك الفترة. وبالرغم من هذه الأهمية نجد أن ردة الفعل العثماني لم تكن بالمستوى المطلوب. وهنا لابد أن نشير إلى أن الدولة العثمانية كانت تعاني في الأصل خلال فترة القرن التاسع عشر من مشاكل عديدة سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وبالتالي ربما كانت قراراتها نابعة من وضعها هذا.

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ جمادي الأول ١٣٠٢ هـ/٢٥ فبراير ١٨٨٥م، ناقش مجلس الوزراء العثماني مسألة إرسال جنود عثمانيين إلى سواكن، وأشار إلى أن هذا المقترح مقدم من طرف حكومة إنجلترا. كما ذكر المجلس أنه من الضروري الوصول إلى نتيجة ما من خلال المباحثات الجارية حاليا مع دولة إنجلترا. كما تطرق المجلس إلى موقف الدول الأوروبية من ذلك، وأشار في هذا الصدد إلى أن حكومة فرنسا قد تظهر بعض التردد، بينما لن تتوانى حكومة ألمانيا من تقديم المساعدة اللازمة إلى الحكومة العثمانية. ومن جانب آخر أكد المجلس أنه من المهم جدا معرفة وضعية الجنود الإنجليز الموجودين في سواكن، وذلك في حالة إرسال عساكر عثمانيين إليها، إذ كانت التساؤلات تدور حول ما إذا كان الجنود الإنجليز سوف يظلون موجودين في سواكن، أم أنهم سوف يغادرونها (MV: 1/40).

إن المقترح الذي قدمته دولة إنجلترا بخصوص أن تقوم الدولة العثمانية بإرسال مقدار من جنودها إلى سواكن، لا يمثل اعترافا ضمنيا منها بسيادة الدولة العثمانية على تلك المدينة، وإنما جاء هذا المقترح بناء على بعض الظروف الإقليمية والعالمية المحيطة. وكما هو معلوم فقد قامت إنجلترا خلال تلك الفترة باحتلال مصر، وأعلنت أن احتلالها هذا ليس احتلالا دائما، بل هو مؤقت أملته الظروف المحلية التي تعيش فيها مصر. وعلى هذا الأساس فإن إنجلترا أعلنت بأنها سوف تقوم بإخلاء مصر بمجرد أن يستتب الأمن وتستقر الأوضاع فيها (القدال، ٢٠٠٢: ص. ١٩٨). وبالتالي فإن قيامها بإرسال عساكر إلى سواكن بصورة خاصة أو السودان بصورة عامة، سوف يرسل رسالة إلى الرأي العام العالمي بأنها سوف لن تنسحب من مصر. ولا شك أن ذلك كان سوف يحرج الحكومة البريطانية بدرجة كبيرة. ولهذا السبب رأت إنجلترا أنه من الضروري أن تقوم الدولة العثمانية بإرسال الجنود المطلوبين إلى سواكن.

وفي الواقع فإن إنجلترا كانت تهدف إلى استغلال العثمانيين لصالحها من خلال أن تحكم سيطرتها على تلك الأجزاء المهمة المطلة على ساحل البحر الأحمر، وذلك حتى تتهيأ الظروف لها من جديد

لتعود لسياستها الاستعمارية، والتي كانت تسعى لإخفائها لفترة ما من الزمن. كما إن مقترحها المذكور المقدم للدولة العثمانية بخصوص إرسال عساكر عثمانيين إلى سواكن، ربما كان يعني اعترافا منها بحقوق العثمانيين على سواكن. والحال أن إنجلترا لم تكن معترفة بتلك الحقوق، بل كانت تسعى إلى كسب الوقت الذي يمكنها من إحكام سيطرتها على السودان ومصر معا. ولهذا السبب لجأت إلى الدولة العثمانية باعتبار أن السودان تابعا لها، وذلك حتى تبعد أي منافس أوروبي آخر على تلك البلاد، وبصفة خاصة فرنسا وإيطاليا. وبالطبع فإن اعترافها بسيادة العثمانيين يعني إغلاق الباب أمام أي تدخل أوروبي آخر، مما يفسح لها المجال لاحقا لتحقيق جميع أهدافها الاستعمارية.

وعلى النحو نفسه ناقش مجلس الوزراء العثماني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ جمادي الأول ١٣٠٢ هـ/٤ مارس ١٨٨٥م مسألة استيلاء جيش المهدية على الخرطوم، ومقتل غوردون باشا. وقد أكد المجلس في مداولاته أنه لن يتحقق أي صلح وسلام مع الخارج عن القانون، أي محمد أحمد المهدي طالما أن الوضع قد أخذ هذا المسار. وفي هذا الإطار اطلع المجلس على البرقية المرسلة من السفارة العثمانية بلندن حول البيانات التي أدلى بها كل من الموسيو غلادستون واللورد غرانويل في البرلمان بخصوص الانتصار الذي حققه جنود المهدي في الخرطوم، ومن ثم إحكام سيطرتهم على المدينة سيطرة كاملة (MV: 1/54).

نلاحظ أيضا أن مداولات مجلس الوزراء خلال هذه الجلسة سارت بالطريقة المعهودة، دون أي شيء ملموس. فقد تناول المجلس استيلاء قوات محمد أحمد المهدي على الخرطوم، ومقتل غوردون باشا. وعند النظر إلى هاتين القضيتين، نلاحظ أنهما قضيتان بقدر كبير من الأهمية، فمثلا فإن استيلاء المهدي على الخرطوم يعني بصورة أو أخرى انتهاء فترة حكم محمد علي باشا وعائلته في السودان، باعتبار أن العاصمة الخرطوم أصبحت الآن في قبضة الجيش الوطني، مما يعني تحريرها من الحاكم الأجنبي وأعوانه. وبالتالي فإن هذه القضية ليست بالقضية البسيطة، بل هي مرحلة فاصلة في تاريخ السودان الحديث، حيث نقلت البلاد من مرحلة الحكم الأجنبي المستبد إلى مرحلة الحكم الوطني. وبالطبع فقد كان لهذا التحول انعكاساته المحلية والإقليمية والدولية. وفي الوقت نفسه فإن حادثة مقتل غوردون باشا بواسطة جيش التحرير السوداني، كانت لها صداها العالمي خاصة في إنجلترا، حيث مارس الرأي العام البريطاني ضغطا كبيرا على حكومة بلاده، باعتبارها هي المسئولة عن مقتل غوردون. وبما أن هذه الحادثة حظيت بتعاطف

على نطاق العالم، كان لابد إذن للعثمانيين أن يدينوا من قام بإرتكابها. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى موقف الدولة العثمانية من مقتل غوردون باعتباره نوعا من المجاملة السياسية لا أكثر.

أما في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ رجب ١٣٠٢ هـ/٢٩ أبريل ١٨٨٥م، فقد ناقش نجلس الوزراء العثماني إحدى المسائل الحساسة جدا، وهي مسألة فصل السودان عن مصر. ووفقا للقرار الصادر من المجلس، فإنه لابد من فصل السودان عن مصر، وهو الأمر الذي يعني ضرورة عدم إرسال عساكر مصريين إلى هناك. بيد أن المجلس استدرك قائلا أنه لن يتم تطبيق هذا القرار دون الحصول على إذن من الباب العالي، وذلك باعتبار أن السودان يمثل جزءا من أراضي الدولة العثمانية. ولهذا السبب فإن الرد المقدم من طرف اللورد غرانويل يعتبر ردا مناسبا بدرجة كبيرة (MV: 3/65).

بالطبع فإن قضية فصل السودان عن مصر، كانت إحدى القضايا المهمة التي حظيت بمناقشة مجلس الوزراء العثماني. وربما كان العثمانيون يهدفون من وراء ذلك إلى الإشارة إلى أنهم هم أصحاب الحق في كل من السودان ومصر. ولا شك أن الدولة العثمانية وهي تقوم بذلك، تود أن ترسل رسالة واضحة لإنجلترا مفادها أن البلدين المذكورين خاضعين للعلم العثماني، وبالتالي فإن السياسات المتعلقة بهما تقوم بها الدولة العثمانية فقط. غير أن ذلك كان من الأمور المستحيلة بالنسبة للعثمانيين، فسوف لن تساعدهم قوتهم على القيام بأي عمل مناهض للسياسة البريطانية سواء كانت في السودان أو مصر. وتتضح هذه الصورة بشكل كبير من خلال مداولات المجلس في جلسته المؤرخة بـ ٢٥ رجب ١٣٠٢ هـ/ ١٠ مايو١٨٨٥م، حيث ناقش المجلس موضوع الوضع الداخلي في مصر، وضرورة انسحاب العساكر الإنجليز منها، وذلك لأن فصل السودان مرتبط بسياسة إنجلترا في مصر، فوجود جيش إنجليزي في مصر لا يساعد على فصل السودان، وذلك لأن هناك قوة أخرى غير الدولة العثمانية تحكم سيطرتها على مصر.

وفي الإطار نفسه ناقش مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٠٢ هـ/ ١٠ مايو ١٨٨٥م ذات الموضوع الذي ناقشه في الجلسة السابقة، وهو مسألة فصل السودان عن مصر. وقد ذكر أعضاء المجلس أن عدم انسحاب العساكر الإنجليز من مصر يجعل الأمور غير واضحة فيما يتعلق بأمر إدارة السودان. ولهذا السبب لابد من مطالبة حكومة إنجلترا بسحب جنودها من مصر حتى تتضح الرؤية بشكل واضح وكبير. وبناء على هذا الوضع لا يمكن مناقشة موضوع

السودان بأي صورة من الصور، وذلك دون التطرق إلى ماهية الوضع الداخلي في مصر (MV: 3/65).

ومن جهة أخرى ناقش مجلس الوزراء العثماني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ شعبان ١٣٠٢ هـ/ ١٧ مايو ١٨٨٥م الكلمة التي ألقاها ناظر الحربية البريطاني داخل البرلمان الإنجليزي، وهي الكلمة التي تدور حول السياسات التي تتبناها دولة إنجلترا بخصوص السودان. وفي في هذا الصدد اطلع المجلس على البرقية المرسلة من السفارة العثمانية بلندن حول هذا الموضوع، ومعها كذلك المذكرة المعدة من نظارة الخارجية العثمانية. وحسب ما ذهبت إليه الآراء الصادرة من طرف أعضاء المجلس، فإن مسألة السودان تحوز على أهمية كبيرة. ولهذا السبب لابد من مناقشتها بشكل مستفيض وشامل، وذلك من أجل الوصول إلى القرار المناسب حولها. وبناء على تلك المعطيات قرر المجلس أنه من المناسب تأجيل أمر مناقشتها إلى وقت لاحق (MV: 3/75).

وبالرغم من أهمية الموضوع، أي سياسات إنجلترا حول السودان، إلا أن المجلس لم يتطرق إلى تلك السياسات. غير أنه من الراجح أنها كانت ترتبط بتحركات عسكرية، وذلك انطلاقا من الكلمة التي ألقاها ناظر الحربية البريطاني داخل البرلمان. عليه فمن الطبيعي أن يكون ناظر الحربي قد تناول الدور العسكري لبريطانيا في السودان، وربما السياسات المستقبلية لها من خلال وجهة النظر العسكرية، فالمجال إذن مجال عسكري وليس دبلوماسي. ولا شك أن مثل هذا الأمر يمثل خطورة كبيرة للدولة العثمانية، ويحول بينها وبين فرض هيبتها وسلطتها على السودان. ونلاحظ أن أعضاء المجلس لم تتوفر لهم المعلومات المطلوبة حول هذه المسألة بالرغم من وصول برقية حول ذات الموضوع من السفارة العثمانية بلندن، ومع ذلك رأى الأعضاء تأجيل التداول في القضية إلى حين توفر المعلومات الكافية.

أما جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٨ شعبان ١٣٠٣ هـ/١٢ مايو ١٨٨٦م، فقد تناول فيها المجلس الاجتماع الذي جمع بين الخديوي وبين المفوض السامي الإنجليزي السير هنري دروموند وولف، وهو الاجتماع الذي تتضمن بعض الآراء الشفهية المتعلقة بالسودان، ومطالبة السير هنري وولف بضرورة تدوين وتسجيل تلك الآراء كتابيا. ومن جانبه فقد ذكر المفوض السامي العثماني بمصر السيد أحمد مختار باشا أنه تم تدوين تلك الآراء على ورقة، وتسليمها إلى السير هنري وولف دون التوقيع عليها. وبالإضافة إلى ذلك أشار السيد أحمد مختار باشا إلى هذا الأمر في خطابه الرسمي الذي أصدره بتاريخ ١٢ جمادي الأول ١٣٠٣ هـ/ ١٦ فبراير ١٨٨٦م.

وفي الوقت نفسه استلم المجلس خطاب رسمي آخر من السيد أحمد مختار باشا مؤرخ بـ ٢٤ رجب ١٣٠٣ هـ/ ٢٩ أبريل ١٨٨٦م، وقد اشتمل هذا الخطاب على بعض النقاط ذات الصلة مثل إرسال ترجمة الورقة المذكورة التي استلمها السير هنري وولف. وبدوره فقد أشار مجلس الوزراء إلى أهمية هذه المسألة، وضرورة التفكير فيها بشكل عميق وشامل. كما طلب من دائرة الأركان الحربية ضرورة إجراء التدقيق اللازم بخصوص الأمور المتعلقة بالسودان ومصر، مع إعداد خريطة توضح المواقع الواردة في الورقة المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك قرر مجلس الوزراء إرسال كافة المكاتبات ذات الصلة بهذا الموضوع إلى قائد الجيش (MV: 9/97).

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ شوال ١٣٠٥ هـ/ ٢٤ يونيو ١٨٨٨م ناقش مجلس الوزراء العثماني موضوع تصدير الزيت من مينائي قنفدة والوسيم التابعين إلى لواء عسير إلى مينائي سواكن ومصوع. وحسب المعلومات التي وردت إلى أعضاء المجلس، ومن ثم قاموا بمناقشتها، فإن الكميات المصدرة من الزيت، كانت كميات كبيرة للغاية. ولهذا السبب أصدر المجلس قرارا يتعلق بوقف تصدير الزيت من لواء عسير إلى مينائي سواكن ومصوع، ومنع ذلك منعا باتا، إذ أن عملية التصدير بهذه الكميات الكبيرة لا تساعد على تنمية البلاد المنتجة للمحصول. كما إنها تتسبب في ارتفاع الأسعار في اللواء المذكور، إضافة إلى المعاناة التي تواجه الأهالي المحليين والعساكر العثمانيين جراء عمليات التصدير تلك. وفي ذات الإطار اطلع أعضاء المجلس على المذكرة الواردة من نظارة الداخلية العثمانية ومعها الخطاب الرسمي المرسل من ولاية اليمن حول ضرورة منع تصدير الزيت خارج حدود الولاية (MV: 33/32).

كما تداول أعضاء مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٠٦ هـ/١١ نوفمبر ١٨٨٨م ما جاء في محتوى الخطابين الرسميين الواردين من وكيل قيادة البحر الأحمر وقبطان الباخرة السلطانية "أدرنة". والجدير بالذكر أن هذين الخطابين يتناولان قضية هجرة مجموعة من السودانيين إلى رابغ الواقعة في ولاية الحجاز. ومما يلفت الانتباه في هذين الخطابين هو أن محافظة سواكن رفضت مسألة إعادة هؤلاء السودانيين مرة أخرى. وبالإضافة إلى هذين الخطابين، اطلع مجلس الوزراء على المذكرة الواردة من نظارة البحرية العثمانية حول الموضوع نفسه.

وعند التداول حول هذا الموضوع، اتضح أن السبب الرئيسي وراء هجرة السودانيين إلى ولاية الحجاز، يتمثل في سوء الأوضاع والاضطرابات التي كانت موجودة في السودان خلال تلك الفترة.

وقد أكدت المذكرة الواردة من النظارة المشار إليها على ذلك. وفي الوقت نفسه أشارت الأوراق الأخرى التي اطلع عليها المجلس إلى مسألة الاضطرابات التي كانت سائدة في السودان خلال الحقبة الزمنية سالفة الذكر. وكنتيجة طبيعية لتلك الاضطرابات، اختارت تلك المجموعة من السودانيين الهجرة إلى أرض الحجاز من أجل المجاورة في مكة المكرمة، والدخول في حماية الدولة العلية العثمانية. ولقد كان هذا هو هدفهم الأساسي من الهجرة. ومن جانب آخر فقد بلغ عدد هؤلاء السودانيين حوالي مائة شخص ما بين ذكر وأنثى.

وبعد نقاش مستفيض حول هذه المسألة، توصل أعضاء المجلس إلى نتيجة مفادها أنه ليس من الحكمة أن تقوم الحكومة بإعادة السودانيين إلى بلادهم مرة أخرى. كما إن إعادتهم سوف لن ترضي صاحب المقام الجليل الخليفة الأعظم. ومن جهة أخرى استفسر مجلس الوزراء عن ما إذا كانت توجد هناك محاذير من إقامتهم على أرض الحجاز أم لا. وعلى كل حال فقد قرر المجلس عدم إعادة السودانيين إلى موطنهم، وذلك ما لم تكن هجرتهم ناتجة عن تبني أفكار سيئة وغير مقبولة. كما طلب المجلس كذلك بعض الإيضاحات حول هذا الموضوع. وأخيرا رأى المجلس أنه من المناسب إرسال برقية إلى إمارة مكة المكرمة الجليلة وولاية الحجاز يطلب فيها عدم إعادة السودانيين المشار إليهم، طالما أنه لا يوجد أي نوع من أنواع المحاذير من إقامتهم في الولاية المذكورة (MV: 37/30).

في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٠٦ هـ/٢١ نوفمبر ١٨٨٨م، ناقش مجلس الوزراء العثماني قضية السودانيين الذين كانوا قد هاجروا من سواكن إلى رابغ، وكذلك البيان الصادر من نظارة البحرية العثمانية حول إعادتهم إلى المكان الذي هاجروا منه، على أن تتم هذه الإعادة بواسطة الباخرة السلطانية أدرنة. والجدير بالذكر أن مجموعة من هؤلاء السودانيين كانت قد جاءت إلى أرض الحجاز في السابق من أجل أداء فريضة الحج، واختارت الإقامة في الحجاز رافضة العودة إلى بلادها. والحال أن هذه المجموعة اتخذت أداء فريضة الحج ذريعة لها من أجل الإقامة وسط العربان والقيام بأعمال الفساد التي تنافي القانون. وفي هذا الصدد اطلع أعضاء المجلس على المذكرة المؤرخة بـ١٤ ربيع الأول ١٣٠٦ هـ/١٨ نوفمبر ١٨٨٨م التي أبلغت عن المرسوم السامي السلطاني الشريف المتعلق بالمعاملة التي يجب القيام بها تجاه هؤلاء السودانيين.

وعلى الوجه الذي به المرسوم السلطاني، فإنه لابد من الاهتمام بمسألة تأمين سواحل الحجاز، والحيلولة دون وصول أعداد كبيرة من السودانيين على النحو المذكور. أما فيما يتعلق بحجة

السودانيين في هذه المسألة، فهم يرفضون رفضا باتا العودة إلى بلادهم بذريعة خوفهم من تسلط وتعدي عثمان دقنة. عليه فقد رئي أنه من المناسب نقل هؤلاء السودانيين إلى منطقة بعيدة جدا عن أرض الحجاز، وقد وقع الاختيار على بنغازي. وإثر هذا القرار المتخذ، توصل الأعضاء إلى ضرورة مخاطبة نظارتي البحرية والداخلية من أجل إنفاذ هذا القرار (MV: 37/49).

تداول أعضاء مجلس الوزراء العثماني في جلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٨ رجب ١٣٠٦ هـ/٣٠ مارس ١٨٨٩م التقرير المقدم من سفارة إنجلترا باستانبول حول السماح للقنصلين البريطانيين بكل من سواكن وجدة بالتواصل بواسطة الشفرة. وبالإضافة إلى ذلك اطلع المجلس على المذكرة الصادرة من نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٠٦ هـ/٢٨ مارس ١٨٨٩م، والتي تتعلق بالموضوع نفسه. وحسب المداولات التي أجراها الأعضاء حول هذه المسألة، فقد ذكروا أن السفارة الإنجليزية طلبت السماح باستخدام البرقيات المشفرة بين القنصلين التابعين لها في سواكن وجدة من أجل منع تجارة الرقيق. بيد أن منح الإذن المطلوب، سوف يخلل بالقاعدة المتبعة في الخصوص المذكور بصورة واضحة. بناء على ذلك فقد رئي أنه من المناسب إعداد رد معقول ومقبول إلى السفارة. و من جانبهم قرر أعضاء مجلس الوزراء بيان ذلك إلى النظارة المشار إليها (MV: 42:1).

وهكذا نجد أن مجلس الوكلاء العثماني لم يكن هو صاحب القرار النهائي والكلمة العليا في جميع المسائل التي يقوم بمناقشتها. ولعل ارتباط هذه القرارات بمصادقة السلطان عليها قد أحدث تشويها واضحا على المجلس وهيئته، وذلك بالرغم من أن المسائل التي كانت تناقش في المجلس، كانت على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة. غير أن تدخل السلطان حال دون قيام المجلس بواجبه على أكمل صورة. وربما كان هذا التدخل نابعا من كون أن المجلس لم يستمر فترة طويلة في الدولة العثمانية، وكان عمره قصيرا جدا لم يتجاوز السبع والثلاثون سنة، فكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فقد استمر مجلس الوكلاء من عام ١٨٣٩ إلى عام ١٨٧٦م. وبالرغم من كل ذلك لابد من النظر إليه بكونه أحد الأذرع العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وإذا كان السلطان العثماني قد رفض بعض القرارات الصادرة منه، إلا أن ذات السلطان وافق على بعض قراراته الأخرى. بناء على ذلك يجب أن ننظر إلى المجلس انطلاقا من زاويتي الرفض والقبول، وهو بلا شك أحد الهيئات السياسية العثمانية التي لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال.

المصادروالمراجع

أولا: الوثائق العثمانية

- MV: 1/30.
- MV: 1/40.
- MV: 1/54.
- MV: 3/65.
- MV: 3/75.
- MV: 9/97.
- MV: 33/32.
- MV: 37/30.
- MV: 37/49.
- MV: 42/1.

ثانيا: المراجع

- محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥م، أم درمان مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢م.
- ilber Ortayli, 1994. “TANZİMAT DEVRİ VE SONRASI İDARİ TEŞKİLAT”, 283-334, OSMANLI DEVLETİ VE MEDENİYETİ, I, EDİ. EKMELEDDİN İHSAN OĞLU, İstanbul.
- Mehmet Zeki Pakalin, 1993. OSMANLI TARİH DEYİMLERİ VE TERİMLERİ SŐZLŰĞU, II, İstanbul.
- Stanford J. Shaw, 1983OSMANLI İMPARATORLUĞU VE MOD-ERN TŰRKİYE, II, İstanbul.
- Yusuf HAlaçoğlu, 1998. XIV-XVII. YŰZLARDA OSMANLILARDA DEVLET TEŞKILATI VE SOSYAL YAPI, Ankara.

الملاحـــق

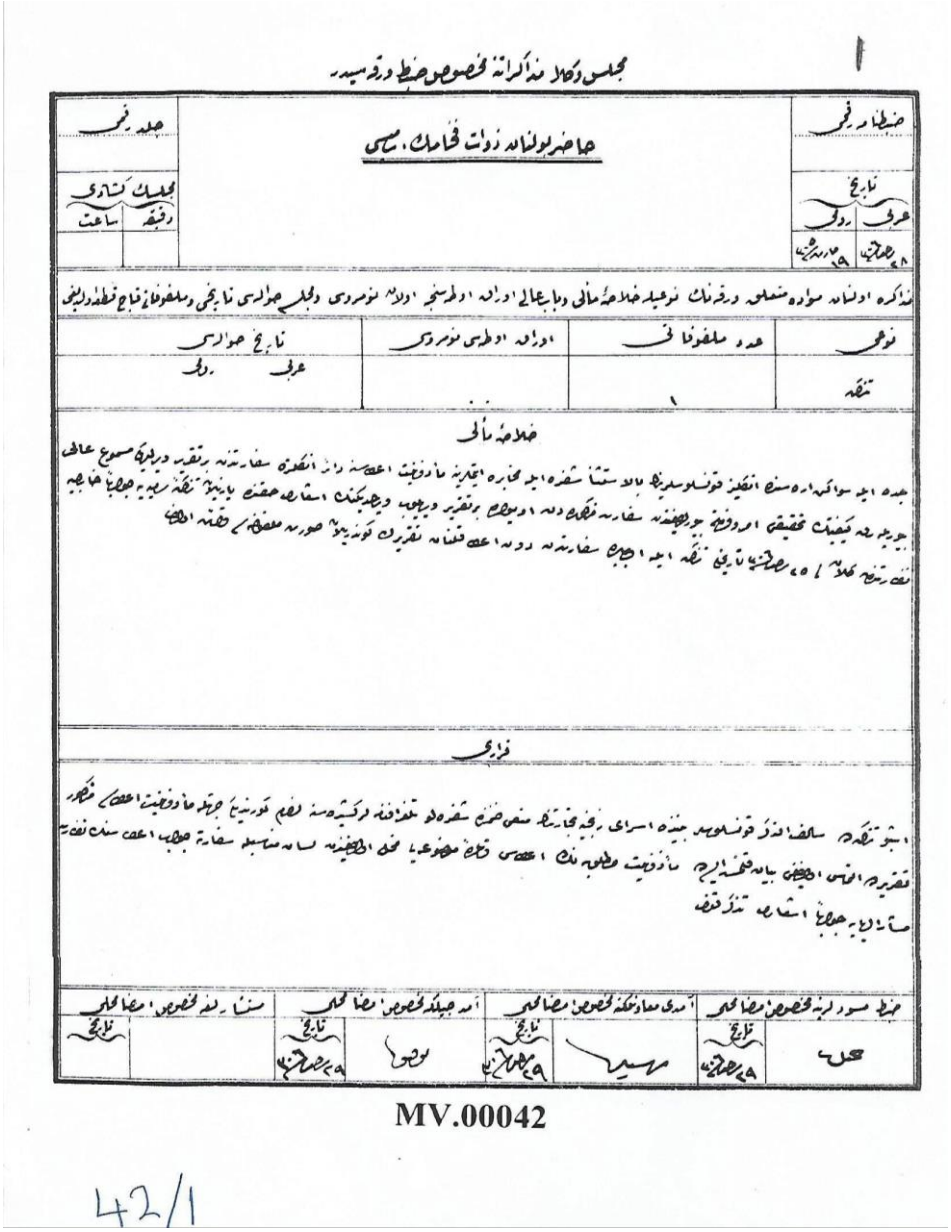

مجلس وكلاء مذكرة خصوص ضبط ورقة سيد

ضبطية رقم: حاضر يوناده زوات قمامك، مبيس

جلسة رقم: تاريخ عربي ٢٩ ربيع الثاني

مجلس شاوري وقيد ساعت

مذكره اوراق سواكه متعلقه ورقة نمك نمرة خلاصة مالي وباب عالي اوراقه اوطرسخ اوراقه نومروسي وطلب حوالسي تاريخي وملفوفا في قماش قطعة رابع

نوعي	عدد ملفوفات في	اوراقه اوطرسي نومروسي	تاريخ حوالسي عربي رومي
تنكه	١		

خلاصة مالي

جمده اجه سواكه اده سنج انكيز قونسلوسيزنك بالاد ستنا سفره اجه مخابره ايتدرمه ماذونيت اعطسنه اوراق انكوزه سفارتنه برتقيد وبرقيمك مسموع عالي جمده اجه سواكه اده سنج انكيز قونسلوسيزنك بالاد ستنا سفره اجه مخابره ايتدرمه ماذونيت اعطسنه اوراق انكوزه سفارتنه برتقيد وبرقيمك مسموع عالي جمده اجه سواكه اده سنج انكيز قونسلوسيزنك بالاد ستنا سفره اجه مخابره ايتدرمه ماذونيت اعطسنه اوراق انكوزه سفارتنه برتقيد وبرقيمك مسموع عالي

فرعي

بو تنكه سابقده ذكر قونسلوسيزنك جمده اسراى رفيقي مخابره سنه ضبط سفره ده تعذيفنه ورقيه سنه لطم قورتيلمق اوزره ماذونيت اعطسي مذكور تقريرده نمره سي اوجقلي بابده قطعه اراجه ماذونيت ويرلمه نك اعطسي وقتله موضوعيا محل اولمغله بو بابده سابقده سفارتنه جوابا اشعاره تذكر قلنمق

ضبط مسودلرينه خصوص مضابطي	مدى معاونكه خصوص مضابطي	امر جمله خصوص مضابطي	سنما لمه خصوص مضابطي
تاريخ ٢٩ ربيع الثاني	تاريخ ٢٩ ربيع الثاني	تاريخ ٢٩ ربيع الثاني	تاريخ

MV.00042

42/1

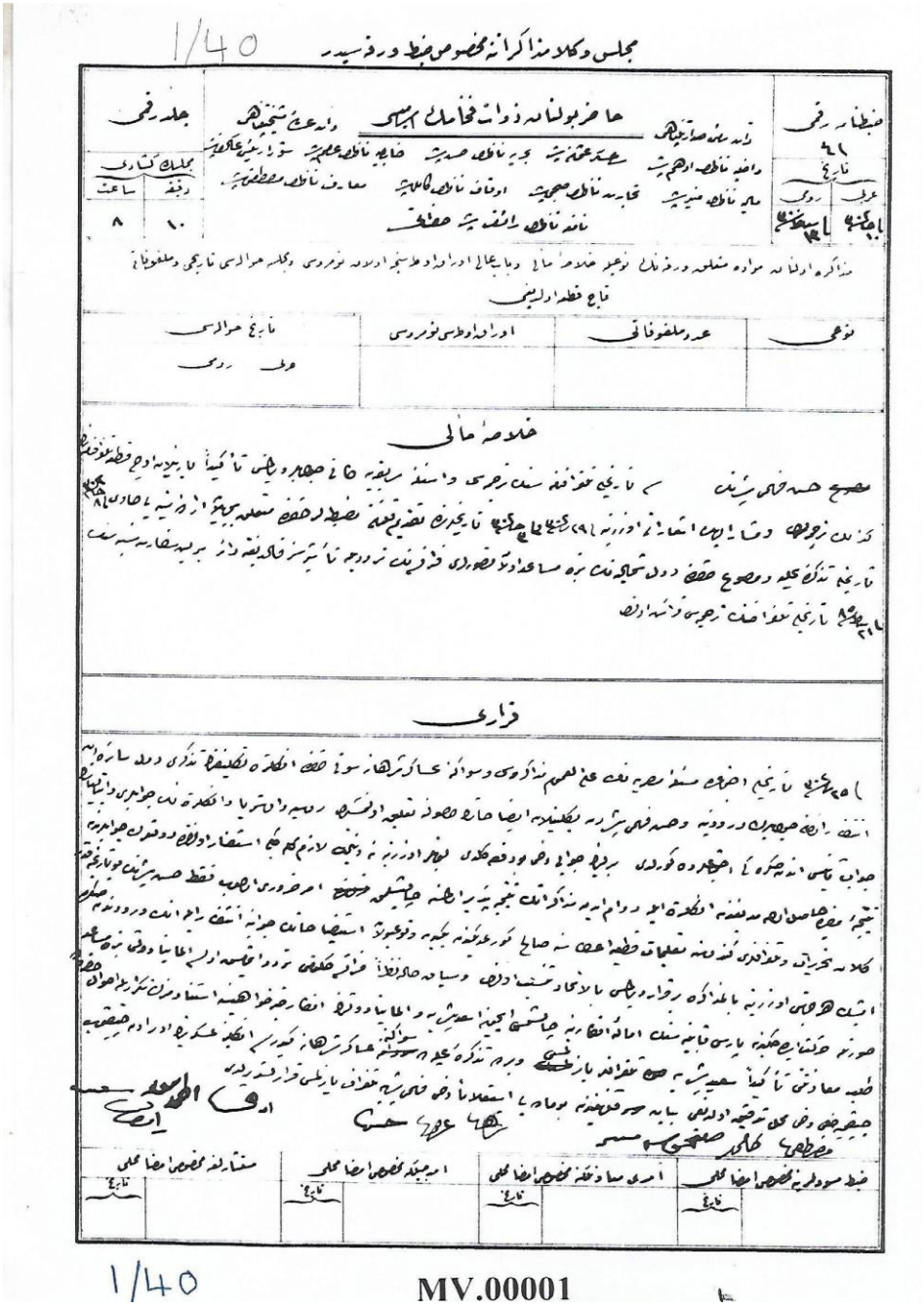
1/40

مجلس وكلاء مذاكرة مخصوص ضبط ورقة سيد

ضبطية رقم ٤١

جلسة رقمي

حاضر بولسانه ذوات فخامتلو الرئيس

جلسات تشاور: رقمه ١٠ ساعت ٨

مذاكرة الجلسة مواده متعلقه ورقة نمره خمسه مائه وثمانيه واربعه اوراق طبع مجلس الوكلاء نمره سبعه وثلاثون

تابع فقره الرئيس

نوعي	عدد ملفوفاتي	اوراق اوطبس نومروسي	تاريخ هوالسي

خلاصه مالي

قرار

1/40

MV.00001

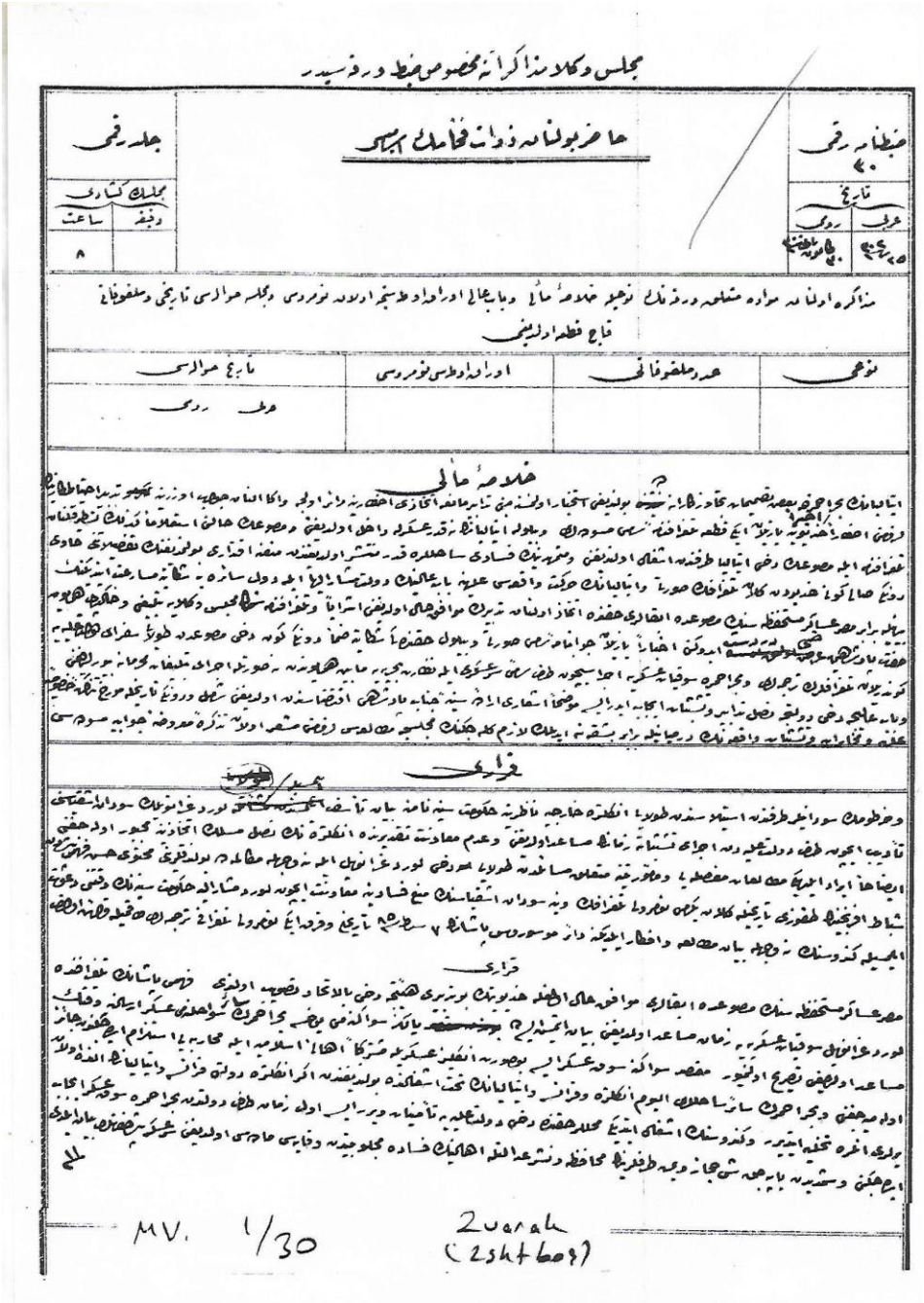

مجلس وكلاء مذاكراته محفوظ ومرقوم

ضبطنامه رقمي ٤٠ | حاضر بولنانلر ذوات فخامتلو باشلر | جلسه رقمي

تاريخ: غره ربيع الاخر ١٣٣٠ | مجلس كشادي: وقيقه ٨ ساعت

مذاكره اولنان مواده متعلقه ورقه نك نوعيه خلاصه مالي وبابعالي اوراق واطه سنجه اولنه نومروسي ومجلس مواليسي تاريخي وملفوفاتي

فاتح قطعه ارزينجي

نوعي	عدد ملفوفاتي	اوراق واطه سي نومروسي	تاريخ مواليسي
			غره ربيع الاخر ١٣٣٠

خلاصه مالي

[illegible]

قرارى

[illegible]

قرارى

[illegible]

MV. 1/30

Zuurak (Zahtbag)

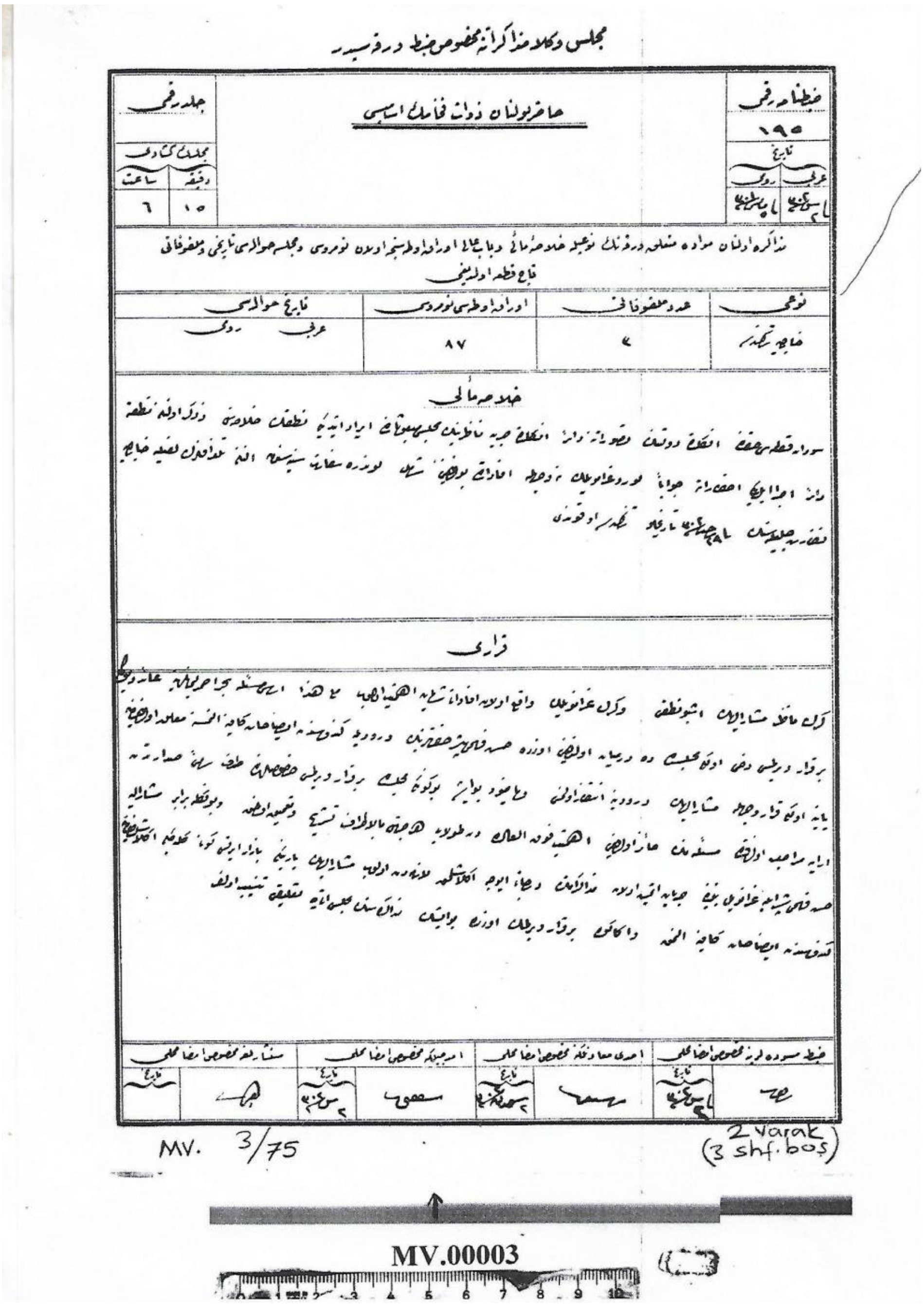
مجلس وكلا مذاكراتنه مخصوص ضبط دفتر مسوده‌سی
حاضر بولنان ذوات فخامت اسامیسی
ضبط نامه رقمی
١٩٥
جلسه رقمی
دقیقه
ساعت
١٠
٦
نوعی
عدد مظروفاتی
اوراق واردهسی نومروسی
تاریخ حوالهسی
عربی
رومی
٤
٨٧
خلاصه مآلی
قرار
MV. 3/75
2 varak (3 shf. boş)
MV.00003